

المملكة المغربية
+ⓧⓗⓗⓧ+ | ⓂⓊⓎⓞⓧⓞ



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⓞⓞⓧⓧⓧⓊ ⓞⓞⓗⓗⓗⓗ | ⓈⓞⓧⓊⓧ ⓗ ⓈⓞⓊⓈ++ⓧ ⓗ Ⓢⓞⓗⓗⓗ ⓞⓊⓞⓞⓞⓞ

**تقرير لقاء الحوار الجهوي
لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
جهة الشاوية ورديغة
21 أكتوبر 2014**

إعداد المقررين:

سامية السمار - سعد الله برحيل

معطيات إحصائية حول اللقاء

■ **عدد المدعوين للقاء:** 218، علاوة على أعضاء المجلس (4) المؤطرين لأشغال اللقاء (رفقته: لوائح: فريق التأطير، المشاركون في اللقاء)؛ المشاركون (1) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي (2)؛ فريق الدعم من ولاية الشاوية-ورديغة (3)؛

■ **عدد الحاضرين: 236، نسبة الحضور:** فاقت نسبة الحضور 100%؛
✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء): **84 (35,59%)**؛
✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): **19 (8,05%)**؛
✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): **42 (17,79%)**؛
✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): **3 (1,27%)**؛
✓ الأحزاب السياسية: **11 (4,66%)**؛
✓ النقابات: **12 (5,08%)**؛
✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): **8 (3,38%)**؛
✓ الصحافة الجهوية والمحلية: **27 (11,44%)**؛
✓ مثقفون وفنانون: **2 (0,84%)**؛
✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين : **12 (5,08%)**؛
✓ جمعيات المجتمع المدني: **1 (0,42%)**؛
✓ الفاعلون الاقتصاديون: **3 (1,27%)**؛
✓ فريق التنظيم والتأطير: **12**.

■ زمن اللقاء:

- بداية اللقاء: 9 و 35 د صباحا؛
- اختتام اللقاء: 4 و 40 د مساء؛
- استغرق اللقاء إجمالاً حوالي 7 ساعات، مع توقف للغداء، خصص منها حوالي 4 ساعات ونصف للنقاش وساعة للعروض والمداخلات التأطيرية للمجلس.

■ المناقشة: تخلل المناقشة 37 تدخلا يتوزعون كما يلي:

✓ 28 متدخلا؛ و 9 متدخلات؛
✓ 18 تدخلا في الفترة الصباحية (4 متدخلات، 14 متدخلا)، و 19 تدخلا في الفترة الزوالية والمساء (5 متدخلات، 14 متدخلا)؛

■ المساهمات المكتوبة :

- توصل فريق التأطير ب (25) مساهمة مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون.

سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة الشاوية ورديغة يوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2014، بكلية العلوم والتقنيات التابعة لجامعة الحسن الأول بسطات.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 236 مشارك ومشاركة يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم المسؤولون والفاعلون الإداريون والتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وممثلو القطاعات الحكومية، والتلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنين، والفاعلين الاقتصاديين والصحافة الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير، يتكون من السادة: نور الدين أفاية، منسق اللقاء، سمير بردعي، الحسين موغلي، نور الدين مشاط؛
- ومشاركة السيد عبد الجليل لحجمري.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- سامية السمار وسعد الله برحيلي : مقرران؛
- علي لويداني وعلال بنزكري : الدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من الولاية ومن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية ورديغة في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرحلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

برنامج اللقاء

انتظم برنامج اللقاء في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحلياً؛

2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح

افتتح اللقاء بكلمة السيد نور الدين أفاية، مسير الجلسة، وضع من خلالها الإطار العام للقاء، الذي يندرج في إطار ترجمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لالتزامه المبدئي والمؤسسي بضرورة التفاعل مع المعنيين بالشأن التربوي وبالمندوبين بالبحث عن المداخل المناسبة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين. كما أكد السيد أفاية على سعي المجلس، من موقعه المؤسسي والدستوري، الى ممارسة وظيفة الانصات بالمعنى الجدي والى الانخراط الجماعي في بنية فكرية وذهنية تعطي الأولوية للاقتراح وحل المشكلات واجتراح مداخل جماعية للنهوض بالمنظومة.

بعد ذلك، ألقى السيد سمير بردعي كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي قدم من خلالها :

- سياق اللقاء، بوصفه محطة من محطات البرنامج المرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- والهدف منه، المتمثل في تعزيز المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وتضمنت هذه الكلمة تقديما للمجلس بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكومة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى ولاسيما القطاعات الحكومية.

2. عرض التشخيص

قدم السيد نور الدين مشاط عرضا تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا، همت، على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية. وقد خلص العرض المقدم إلى بعض الاستنتاجات تتعلق، أساسا، بالمكتسبات التي وجب توطيدها وتطويرها، وإلى أهم بؤر التعثر التي ما تزال تعترض مسار تغيير المنظومة التربوية.

3. عرض المحاور الاستشرافية

قدم السيد الحسين موعلي العرض المتعلق بالمحاور الاستشرافية، الذي تمحور حول جملة من القضايا التي تشكل مدخلاً أولياً للنقاش والحوار: التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين، المناهج والبرامج والتكوينات، الفاعلون التربويون (هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير)، القطاع الخاص للتربية والتكوين، البحث العلمي والابتكار والتميز ولوج مجتمع المعرفة، الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة، وعلاقتها بالمحيط، منهجية الإصلاح التربوي، قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي.

4. خلاصات تركيبية للمناقشات

1.3. ملاحظات ومقترحات عامة

- اعتبار "الحوار الجهوي" آلية حوارية إيجابية والدعوة الى ضرورة تعميقها، وتنزيل آليات الحوار الى مستوى المؤسسة والجماعة المحلية.
- ابداء بعض الملاحظات المتعلقة بمنهجية اللقاء: قصر المدة المخصصة للقاء، شكل النقاش الذي لا يساهم في ادكاء نقاش حقيقي منتج، اقتراح تنظيم اللقاء في شكل ورشات أو أيام دراسية.
- مسألة منهجية تعيين ممثلي جمعيات الآباء داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
- تساؤل بعض المشاركين عن عدم توصلهم قبلياً بأي تقرير أو وثيقة من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
- مسألة اللبس الحاصل بين هذه اللقاءات الجهوية وسلسلة المشاورات التي قامت بها الوزارة الوصية.
- التساؤل عن عدم اختيار كلمة "إصلاح" بدل كلمة "تأهيل".

2.3. الشق التشخيصي:

الملاحظات حول العرض:

- عدم حضور إشكالية المناهج بشكل وازن في العرض.
- عدم تشخيص مستوى أداء الموارد البشرية.
- عدم المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب، وبين الموارد المرصودة حالياً والموارد المطلوبة.
- اختزال الأزمة في مجرد عطب تقني أو اختلالات وظيفية (ضعف التمويل، نقص الكفاءات،...).

عناصر التشخيص:

- المقاربات والمداخل الكبرى للإصلاح

- الاكتفاء عند التشخيص بالإشارة الى "الأعراض" دون التعمق في الأسباب الكامنة وراء الاختلالات المرصودة.
- غياب التلميذ عن التصور الناظم للإصلاح.
- عدم وضوح الرؤية الناظمة للإصلاح، وكذا أدوار المتدخلين في التخطيط للإصلاح.
- النظرة الى التعليم بوصفه "جزيرة معزولة"، وغياب الإرادة السياسية من أجل رؤية شمولية للإصلاح.

- وجود مؤشرات غير دالة عن توافر إرادة حقيقية للإصلاح (تسريب خطاب رسمي مفاده تخلي الدولة عن التعليم).
- إخفاق المقاربات القائمة على الإصلاحات الفوقية.
- غياب مشروع مجتمعي للدولة مبني على ثقافة الانفتاح، والكرامة والعدالة الاجتماعية.
- إقصاء المواطنين من إبداء الرأي حول مشاريع الإصلاح وعدم تفعيل مبدأ المقاربة التشاركية للإصلاح.
- تراجع الثقة في المدرسة وفي وجود رغبة صادقة للإصلاح.
- تعامل الدولة مع مسألة التعليم بهاجسين: هاجس التحكم (حذف الفلسفة مثلا واغفال النقد والعقل والتحليل)؛ والهاجس المالي (اعتبار أن القطاع غير منتج).
- فشل المقاربة بالمشروع في التعاطي مع الإصلاح.
- غياب تقييم المشاريع الإصلاحية السابقة، مع سيادة الارتجالية في القرارات وغياب الاستمرارية.
- غياب الالتزام القانوني والأخلاقي بتنفيذ الميثاق.
- اعتبار أن نتائج الإصلاح كانت دون المستوى المطلوب رغم كلفته الباهظة.
- اقحام إصلاح التعليم في صراعات حزبية ضيقة.
- اعتبار أن أصل الاختلالات هو الفساد (المالي، الأخلاقي،...).
- غياب التجانس بين 3 مستويات للإصلاح: السياسة التربوية (تنطلق من القيم وتنتهي بتحديد الحاجيات) ثم هندسة المناهج والبرامج (السيرورات الديدكتيكية، الاستراتيجيات البيداغوجية والطرائق التقييمية) وأخيرا الممارسة الصفية؛ حيث يتم الاهتمام بالمستوى الأول (السياسة التربوية) ولكن دون الوصول إلى مستوى الممارسة الصفية.
- اعتماد مبادئ طموحة للإصلاح، مقابل غياب آليات للأجرة والتنزيل (مثلا المقاربة بالكفايات).
- تغييب رجال التعليم في تسطير السياسة التعليمية.

- تعميم التعليم وتكافؤ الفرص

- استمرارية إشكالية اللامساواة بين الجنسين.
- تلاشي الحق في المساواة (إحداث مسلك للبيكالوريا الدولية، ومنافسة القطاع الخصوصي).
- على الرغم من التقدم المحرز في تعميم التعليم، استمرار ظاهرتي الهدر المدرسي، وعمل الأطفال.
- التركيز في تعميم التعليم على الكم على حساب الجودة.
- نمط للتعليم يحمل في طياته حيفا كبيرا لفئة عريضة من المغاربة ذوي الأوضاع المزرية.

- الحكامة والتمويل

- الإشارة الى اختلالات تشريعية تعوق الإصلاح.
- غياب المحاسبة والمساءلة.
- وجود تضارب بين سلطة القرار السياسي والقرار التربوي.
- وجود إكراهات مرتبطة بالخريطة المدرسية: الانتقال التلقائي الى المستويات العليا دون اكتساب الكفايات اللازمة، أحداث أقسام لأسباب "سياسية"...
- بطئ مسلسل إرساء المدارس الجماعية نظرا لأهمية الاعتمادات المالية اللازمة.
- إتقال النفقات المرتبطة بالتعليم لكاهل الاسر، وتكريس الفقر والإقصاء والتفاوت الطبقي.

- تعقد المساطر المتعلقة بالاتفاقيات والشراكات.
- التنزيل الفوقي للقرارات (مثل استعمال الزمن والأنشطة الموازية).
- غياب التواصل بين أطر التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي.
- انقطاع التواصل بين التلميذ ومراكز إصدار القرار.
- غياب هيكلية حقيقية وإطار قانوني للإدارة التربوية.
- تداخل الاختصاصات بين التدبير اللامركزي، على مستوى الأكاديميات، والتدبير اللامركز، على مستوى النيابة.
- محدودية صلاحيات المؤسسات التعليمية وخضوعها للتوجيهات المركزية.
- تزامن تنظيم المهرجانات مع امتحانات البكالوريا، مع الإشارة الى كونها تستهلك أموالا طائلة.

- الموارد البشرية: التكوين الأساس والمستمر، ظروف عمل المدرس، التأطير التربوي،....

- غياب الاستقلالية التدبيرية على مستوى الموارد البشرية.
- الخصائص الحاصل في المدرسين والإداريين وأطر التوجيه والتفتيش.
- اختلاف مناهج مراكز التكوين في مهن التربية والتكوين من جهة لأخرى من المملكة.
- إغلاق مراكز تكوين المفتشين، مما يغذي الخصائص الحاصل في أطر التفتيش.
- شبه انعدام التكوين المستمر.
- تبخيس مهنة التدريس ومحدودية تحفيز المدرسين.
- تكليف المدرسين بتدريس اختصاصات لا علاقة لها بتكوينهم أو تخصصهم، أو بتدريس عدة مستويات في آن واحد (في التعليم الابتدائي).
- التدبير غير المحكم للموارد البشرية، وكمثال على ذلك الاحتفاظ بالمتقاعدين من جهة وتسريح بعض المدرسين في إطار التقاعد النسبي من جهة أخرى.
- إعادة انتشار الأطر التعليمية دون مراعاة ظروفهم العائلية وإبعادهم عن أسرهم.
- الإكراهات المرتبطة بالإدارة التربوية (المعايير المعتمدة في انتقاء أطر الإدارة التربوية، الخصائص في الأطر، تعدد المهام...).
- تشويه صورة المدرس في الإعلام.
- التفاوت الكبير الحاصل بين الأجيال في حالة المدرسين المشرفين على سن التقاعد (التعامل مع التكنولوجيا...).
- الإكراهات المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية: عدم تأطير مجموعة من الفئات، عدم تحديد الغلاف الزمني للتدريس.

- البنيات التحتية والتجهيزات وظروف التعلم

- غياب فضاء مناسب للتعلم والتحصيل وقلة الوسائل والإمكانيات.
- تعدد الوحدات المدرسية وتشتتها.
- كثافة الزمن المدرسي.
- غياب مساعدين اجتماعيين وأندية الانصات.
- استمرار ظواهر سلبية من قبيل: اكتظاظ الأقسام، الأقسام متعددة المستويات، الغياب، تخريب التجهيزات،...

- محدودية المساعدة الاجتماعية والتوزيع غير المنصف أحيانا للمنح.
- غياب النقل المدرسي والجامعي.
- الاكتظاظ في الجامعة.
- بناء إعداديات بدون داخلويات، مما لا يسهم في تيسير تـمدرس الفتاة القروية.
- غياب مقاييس الجودة في بعض الداخلويات.
- وجود ممارسات سلبية في الفضاء العام للمؤسسات: المخدرات، غياب الأمن.
- نقص على مستوى الفضاءات والبنىات التحتية المجهزة لاحتضان مختلف الأنشطة التربوية (قاعات المسرح والفنون التشكيلية، ...).

- المناهج والبرامج

- وجود "انقسام" بين التربية والتعليم.
- صعوبة تطبيق "البيداغوجيا الفارقية" من طرف المدرسين في ظل اكتظاظ الأقسام.
- كثافة الغلاف الزمني، خاصة في الابتدائي، مما يجعله مرهقا للتلميذ.
- اللجوء الى تقليص عدد الساعات المخصصة لمواد أساسية من أجل معالجة النقص الحاصل في الأطر التربوية وفي فضاءات التعلم.
- عدم تفعيل البرامج والمناهج الجهوية.
- عدم مواكبة طرق التقييم للأهداف والمقاربات المسطرة في البرامج والمناهج.
- محدودية الأنشطة التي تنمي كفايات التواصل لدى المتعلمين في الابتدائي.
- عدم إيلاء الأهمية اللازمة للتربية التشكيلية والموسيقى في المناهج.
- إغلاق مسالك الفنون التشكيلية في مراكز التكوين في مهن التربية والتكوين وغياب التربية التشكيلية كتخصص في سلك الإجازة، مما يغذي الخصاص في مدرسي هذه المادة.
- اعتبار أن احتساب نقط المراقبة المستمرة في البكالوريا ينتج عنه ضرب لتكافؤ الفرص بين المدرسة العمومية والخاصة.
- اعتماد برامج "فارغة" غير كفيلة بإثارة اهتمام التلميذ، تكتسي "صبغة استعمارية"، بعيدة كل البعد عن واقع المواطن المغربي.
- وجود وفرة في المواد والمراجع والأدوات تثقل كاهل التلاميذ.
- عدم ملائمة توزيع الغلاف الزمني في التعليم الثانوي التأهيلي مع الشعب المختارة، من حيث عدد الساعات المخصصة للمواد الأساسية.
- التجاء الأساتذة لمصادر ومقررات أخرى غير تلك المقررة لكونها أكثر غنى.
- الوقوف على أخطاء فادحة في الكتب المدرسية نظرا لإيلائها لدور النشر.
- غياب كتب مدرسية خاصة بالعالم القروي.

- الوظيفة القيمية للمدرسة

- غياب آليات لأجراء مدخل التربية على القيم وعدم تفعيل "مرصد القيم".
- عجز المدرسة عن التأثير الإيجابي في سلوك وأخلاق التلاميذ لأنها معزولة عن مشاكل المجتمع.
- انعدام أنشطة فعالة لترسيخ مفهوم الوطنية لدى الطفل.

- التوجيه

- غياب استراتيجية واضحة في العلاقة بين التوجيه التربوي وسوق الشغل.
- ندرة الموجهين وضعف التواصل مع التلاميذ بخصوص الإمكانيات المتاحة لهم.
- خضوع التوجيه نحو اللغة الأجنبية الثانية لإكراهات تنظيمية، تحول دون الامتثال لميولات المتعلمين.

- التقويم

- تفاقم ظاهرة الغش في الامتحانات وغلبة هاجس نقطة المراقبة المستمرة.
- وجود مغالطة بين ما هو مسطر في السياسات التعليمية والواقع المدرس فعلا وغياب التقويم التربوي المرتبط بالمضمون وبالمنهاج وبالأهداف.
- عدم السماح للتلميذ بحق الاطلاع على ورقة امتحانه المصححة.

- تدريس اللغات ولغات التدريس

- عدم انسجام لغات التدريس بين الأسلاك.
- تدريس اللغة الأمازيغية من طرف مدرسين غير متخصصين أو مكونين في هذه اللغة.
- اعتبار أن اللغة مشكل هوية، ومشكل سياسي ومفتعل والتأكيد على مكانة العربية بوصفها لغة وطنية دستورية.

- التعليم الخصوصي

- محدودية الشراكات بين التعليم العالي الخصوصي والعمومي.
- تشجيع المدارس الخصوصية التي أصبحت تجارة مربحة.
- وجود هوة كبيرة بين المدرسة العمومية والخصوصية.
- التحذير من كون التعليم الخاص ينشئ أجيالا مغربية "بعقول أجنبية".

- التعليم الأولي

- الإشارة الى كون التعليم الأولي لم يحظ بنصيب وافر من التدخلات خلال اللقاء.
- غياب منهاج للتعليم الأولي.
- غياب تكوين مدرسين متخصصين في التعليم الأولي.
- إغفال الدولة لأهمية التعليم الأولي، مما أدى إلى مشاكل الهدر وضعف جودة التحصيل المدرسي.

- التكوين المهني

- الإشارة الى كون التكوين المهني لم يحظ بنصيب وافر من التدخلات خلال اللقاء.
- اعتبار التكوين المهني مجرد ملجئ لذوي القدرات المحدودة أو ملاذ أخير.

- البحث العلمي والتعليم العالي

- محدودية البحث العلمي وضعف الميزانية المرصودة له.
- التحذير من خطر حصر الهدف من التكوين الجامعي في التلاؤم مع سوق الشغل، وإغفال تزويد المجتمع بأدباء، وفنانين...
- غياب الوسائل المادية اللازمة للبحث العلمي، وعدم مواكبتها إن وجدت لمواصفات الجودة.

- المرودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين

- ضعف نسب التحصيل الدراسي.
- غياب رؤية واضحة عن مخرجات التعليم (الثانوي والجامعة).

- الانخراط والتعبئة حول المدرسة

- غياب الشعور بالانتماء الى المؤسسة لدى المتعلم.
- فشل التعاقد بين المدرسة والأسرة.
- ضعف دعم الجماعات المحلية للمدرسة.
- عدم وجود استجابة وانخراط من طرف الفاعلين الآخرين في مشروع الإصلاح.
- عدم اعتبار المدرسة كمرفق عام يستوجب عناية كافة مكونات المجتمع.

- قضايا ذات بعد جهوي

- ادراج شعبة الرياضيات في ثانويتين فقط من أصل 5 في مدينة خريبكة، مع أنها لا تستلزم معدات تقنية.

3.3. الشق الاستشراقي:

- مقارنة الإصلاح

- الحاجة الى إعادة النظر في مقارنة الإصلاح، في إطار نظرة شمولية ونسقية، حيث لا يجب أن يتم بمعزل عن إصلاح القطاعات الأخرى لأنها في ارتباط مباشر به وتؤثر فيه، مع ضرورة الاقتناع بأولوية التعليم، ورصد الاعتمادات الضرورية له.
- الدعوة الى التشخيص الميداني لأربع عقلانيات تتضارب المنظومة التربوية: عقلانية الصمم، عقلانيات مغلقة كل منها تدعي امتلاك الحقيقة؛ عقلانية الرأسمال؛ عقلانية الخبير والمهندس، الذي لا يمتلك بالضرورة المعرفة الكافية بالمجتمع؛ عقلانية الفاعلين التربويين، وهي عقلانية المعيش اليومي للمنظومة التربوية.
- الدعوة الى رصد ملامح مشروع المدرسة التي نريد: مدرسة للجميع تؤمن تعليماً ذي جودة وقابل للتكيف والتطور، فضاء للمعرفة والتفتح والاعداد للحياة، ولتكافؤ الفرص والتضامن الوطني، مدرسة تهيء الانسان لكل مجالات المعرفة، تقوم بتكوين مواطن متنور قادر على الانخراط في مجتمعه، مدرسة تحقق الرخاء وتساهم في بناء الديمقراطية، تناصر التقدم البشري، تدعو الى الحرية والعدالة الاجتماعية.
- التأكيد على ضرورة السيادة الوطنية في القرارات المتعلقة بالتعليم.
- الدعوة الى الانفتاح على التجارب الدولية، مع ملاءمتها مع التوجهات المحلية، وإلى رصد الممارسات الجيدة على الصعيدين الوطني والدولي.
- التركيز على التعليم الأساسي بوصفه اللبنة الأولى للإصلاح.
- خلق الانسجام بين المدرسة والمجتمع باستحضار متطلبات المرحلة والحاضر واستشراف المستقبل.
- وضع الإصلاح في إطار الدستور (ترصيد المكتسبات التي تحققت في دستور 2011 على مستوى الحقوق والقيم والآليات) ومشروع الجهوية الموسعة.
- الابتعاد عن منطق تسليع التربية والتعليم.

- الإقرار بمسؤولية الدولة في التمويل وبمجانبة التعليم والابتعاد عن تفويت القطاع للخواص.
- التأكيد على أهمية التربية والتكوين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد والتأهيل لولوج مجتمع المعرفة.
- ضرورة الاقتناع بالديموقراطية التشاركية المبنية على الطابع الاقتراحي للنهوض بالتعليم.
- التعاطي الجدي مع مختلف مقاربات الإصلاح الشيء الذي يستدعي الإرادة الحقيقية واستثمار التراكمات الإيجابية لتعزيز المكاسب المحققة بدل اعتماد منطق القطاع الذي لا يزيد الوضع إلا استفحالاً وتدهوراً.
- التأكيد على أن زمن الإصلاح يتطلب المدى الطويل والاستمرارية، لأنه نتاج تراكمات لعقود متعاقبة.
- التأكيد على حاجة المنظومة التعليمية الى آليات لتفعيل وأجراً السياسات الحكومية وترجمة مضمونها إلى واقع ملموس ونتائج واقعية.
- إعادة النظر في تشخيص وتقويم الإصلاح من زاوية الممارسة.
- تعزيز استقلالية التعليم حتى لا يكون ضحية مزايدات سياسية وحزبية وكذا استقلالية الوزارة الوصية.
- ضرورة البحث عن الأسباب وراء عدم إرساء الدعامات التي جاءت في الميثاق حتى لا يعرف الإصلاح المقبل نفس المصير.
- استكشاف طريق ثالث للإصلاح بين المدرسة العمومية والتعليم الخصوصي.

- تعميم التعليم

- إشراك الجماعات والسلطات المحلية في الحد من الهدر المدرسي.
- إقرار وتعميم التعليم الأولي.
- محاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة.
- إنصاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- طلب الانفتاح على المغاربة المهاجرين والاهتمام بأبناء هذه الجالية وإدماجهم في بلادهم.
- إعطاء الأولوية لتوسيع وتقوية العرض المدرسي.
- الاكتفاء بالمركزيات من المستوى الأول ابتدائي إلى الرابع، واعتماد المؤسسات الجماعية من الخامس فما فوق.

- الحكامة والتمويل

- محاربة الفساد المالي.
- الحد من البيروقراطية.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- ضرورة إرساء لامركزية حقيقية بصلاحيات واسعة.
- تعزيز الاستقلالية في التدبير لدى الفاعلين في الميدان من مؤسسات وإدارة تربوية وفاعلين.
- إحداث عدة لتقييم المؤسسات وترتيبها وتصنيفها.
- اعتماد التعاقد كآلية لاختيار الأساتذة في أفق جعل مدير المؤسسة مكلفاً بأجره ومستحقات موظفيه المالية.
- تعزيز الإدارة التربوية، خاصة مع تنامي أدوارها والخصائص الحاصل في الأطر:

- تخويلها صلاحيات واسعة تجعلها فاعلا حقيقيا في تدبير المؤسسة وليس فقط منفذا للتعليمات والمذكرات؛
- تمكينها من الموارد المالية والبشرية الكافية والقادرة على تطوير الأداء التربوي والإداري، ومن التجهيزات اللازمة، ومن أدوات وتقنيات البحث التربوي؛
- تمكينها من آليات تحفيز الموارد البشرية العاملة في المؤسسة؛
- مهنة مهمة الإدارة التربوية، بقانون ينظم مهامها واختصاصاتها وحقوقها؛
- توفير فرص للتكوين وفتح مسالك خاصة بالتعليم العالي.
- اعتماد ثقافة الإشراف والتشارك.
- ضمان فعالية المنظومة التدييرية باعتماد منظور عصري متطور يراعي مبدأ الكفاءة والمردودية والنجاحة.
- العمل على تجويد المنظومة باعتماد مبدأ الحكامة الرشيدة وما تشترطه من عقلانية في الرؤية والاستراتيجية ودقة التخطيط والانجاز.
- التأكيد والإصرار على منع تدخل الإدارة في الشأن النقابي.
- توضيح العلاقات بين المتدخلين على المستوى الجهوي وجعل النيابات مصالح خاضعة للأكاديميات ومسؤولة أمامها.
- الحد من ظاهرة تفريخ الفروعيات لأغراض انتخابية.
- تمكين الجماعات الترابية من التدخل المباشر في المدارس (إصلاحات،...) وفق تعاقبات واضحة.
- الارتقاء بمشروع المؤسسة وإحداث بنية إقليمية لتتبع مشاريع المؤسسات و تقويمها.
- إعادة النظر في هيكله مجالس المؤسسة وإعطاء مجلس التدبير صفة تقريرية.
- إحداث مجالس إدارية إقليمية.
- إحداث وكالات جهوية للبناءات المدرسية.
- توسيع ديمقراطية تمثيلية جمعيات الآباء بمختلف المجالس واللجان التي تتداول وتقرر في شأن التلاميذ.

- الموارد البشرية: التكوين الأساس والمستمر، ظروف عمل المدرس، التأطير التربوي،

- ضرورة الارتقاء بوضع ممارسي مهن التربية والتكوين.
- ربط الترقية المهنية بالمردودية وبالتكوين.
- إعادة النظر في مناهج التكوين المعتمدة في مراكز التكوين في مهن التربية والتكوين، وفي شروط الولوج إليها (الحصول على الإجازة على الأقل، وعلى نقط عالية في مادة التخصص).
- تعزيز التكوين الأساس والمستمر للمدرسين، مع وجوب مرافقة التوظيف المباشر بتكوين مستمر.
- تأهيل هيئة التفتيش وإعادة النظر في أدوار المفتش من حيث التكوين والتأطير واستثمار التقارير.
- تدقيق شروط الولوج الى مهنة التدريس.
- توفير الوسائل الديداكتيكية اللازمة لعملية التعلم.
- تطوير التعلم بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تجديد مواصفات وأدوار الفاعل التربوي.
- خلق المناصب المالية الكافية لسد الخصاص المهول في الموارد البشرية والحد من ظاهرة الأقسام المشتركة والاكتظاظ.
- إيلاء الاهتمام اللازم بالرأس المال البشري والعمل على تحفيزه ماديا ومعنويا والعمل على تحسين ظروف العمل والحد من الإكراهات والضغوط التي تعاني منها مختلف الفئات التعليمية.

- مواصلة العمل من أجل تخليق المهنة والحياة المهنية داخل قطاع التعليم.
- إعادة النظر في معايير انتقاء الأطر في القيادة.
- بذل الجهد في تكوين المدرسين وإعادة هيكلة كليات ومراكز التكوين للرفع من جاذبية مهنة التدريس (التكوين، رواتب المدرسين...).
- توفير البنيات التحتية المناسبة لهيئة التدريس و الإدارة التربوية (مسكن، قاعة متعددة الاستعمالات...).
- اعتماد التخصص بالنسبة لمدرسي التعليم الابتدائي.
- إدراج الهدر المدرسي كمؤشر لقياس مردودية الأطر.
- تقليص عدد ساعات العمل (في الابتدائي) من 30 إلى 24 ساعة.

- البنيات التحتية والتجهيزات وظروف التعلم

- تأهيل المؤسسات التعليمية وتوفير فضاءات لأنشطة الحياة المدرسية.
- تأسيس خلايا للإنصات والدعم النفسي والاجتماعي في المؤسسات.
- حماية المتعلم من كل أشكال الإقصاء والتهميش.
- توظيف الأمن التربوي لمعالجة الظواهر السلبية داخل وفي محيط المؤسسة.
- تعميم تجربة المدارس الجماعية.
- توفير النقل المدرسي.
- ربط المؤسسات التعليمية بشبكتي الكهرباء والماء الصالح للشرب وتجهيزها بالمرافق الصحية.
- بناء الداخليات وتحسين جودة المطاعم المدرسية.
- توسيع الطاقة الاستيعابية الجامعية.
- الاهتمام بالصحة المدرسية.

- المناهج والبرامج وطرائق التدريس

- إعادة النظر في المناهج.
- إعادة النظر في نظام التقويم.
- تحديد أسس للكفايات الضرورية التي يمكن منها عند متم الثلاث سنوات الأولى للابتدائي، ويشمل القراءة والكتابة والحساب، وتحديد عتبات الانتقال بين الأسلاك.
- استحضار المرجعية الإسلامية والثوابت المغربية في البرامج والمناهج، واعتماد ميثاق يلزم المدرسين بالالتزام بهذه الثوابت وعدم التنقيص منها.
- الاعتماد على المرجعيات المغربية والباحثين الوطنيين لاستنباط البرامج.
- إعطاء الأهمية للفنون في البرامج والمناهج كدعامة أساسية لثقافتنا ولتحضر البلاد.
- ضرورة الحسم في متن القيم التي نريد من المدرسة تمريرها.
- تكليف هيئة من الخبراء بالإشراف على تأليف الكتب المدرسية.
- إحداث أندية تربوية يتم تنشيطها من قبل متخصصين.
- نظام البكالوريا الدولية: إعادة النظر في هذا النظام الذي سيجوز على اللغة العربية، مد آباء وأولياء التلاميذ بالمعلومات المتعلقة بالمسالك الدولية للبكالوريا.

- إحداث ورشات حرفية داخل المؤسسات التعليمية وذلك لخلق فرص أمام المتعلمين المتعثرين في دراستهم قبل مغادرتهم المدرسة
- الزمن المدرسي: التقليل من الغلاف الزمني الإجمالي، ملاءمته مع الزمن "الاجتماعي" في مراعاة لمصلحة المتعلم (كمثال برمجة الامتحانات خلال شهر رمضان)، إدراج الأنشطة الموازية داخل توزيع الزمن، مراجعة توزيع الزمن المدرسي حسب حصتين صباحية ومساءلية.
- إعادة النظر في نظام البكالوريا واقتراح الرجوع الى النظام المعتمد سابقا.
- إعادة النظر في كيفية تفعيل أنشطة الحياة المدرسية.
- إرساء آليات فعالة للدعم التربوي.
- توحيد الكتاب المدرسي.
- تطوير الملكات والكفايات لدى المتعلمين واستثمار طاقاتهم الإبداعية.
- الكف من استفحال طرائق التدريس القائمة على الحشو العقيم.
- العناية بالتعليم العتيق.
- إصلاح الشرح والانفصام الذي تقيمه المدرسة بين النظري والإنتاجي.
- تقليص حصة المواد الأدبية بالنسبة للمسالك العلمية في البكالوريا.
- حسم النموذج البيداغوجي لصالح بيداغوجية نشيطة تفتح مشاركة أوسع للمتعلم في بناء تعلماته وتوظيفها.
- تجديد المناهج التربوية والحرص على وملاءمتها مع مقتضيات المواطنة الكاملة ومبادئ حقوق الإنسان واستحقاقات مجتمع المعرفة ومقتضيات سوق الشغل.
- الرفع من حصص مادة التعبير الشفوي وتشجيع التلميذ على القراءة.

- الوظيفة القيمية للمدرسة

- تقوية هوية البلاد والمواطن من خلال المدرسة.
- إعادة النظر في تدريس مادة التربية الاسلامية وجعلها تؤثر في تربية النشء.

- تدريس اللغات ولغات التدريس

- اقتراح هندسة وتخطيط لتدريس اللغات مع مراعاة الاستمرارية في تعلم بعض اللغات.
- ضرورة الحسم في لغة تدريس المواد العلمية وتدريس اللغات الأجنبية.
- الأخذ بالجانب النفعي باعتماد الازدواجية اللغوية.
- جعل اللغة العربية أساس التعليم بالمغرب.
- الاهتمام باللغات العالمية وبطرائق تدريسها.
- اعتماد نظام التفويج في دروس اللغات.
- الإسراع بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة للحفاظ على التراث اللغوي الوطني.
- التأكيد على مكانة اللغة بالعربية بوصفها لغة وطنية كما ينص على ذلك الدستور والإبقاء على تدريسها إلى متم الدراسات الجامعية.
- التأكيد على التدريس باللغة الأم وعلى عدم الانسلاخ من هويتنا.
- الدعوة الى الانتقال من الكم ومن الشحن إلى المهارات والكفايات.
- اقتراح تدريس لغة واحدة فقط في السنوات الأولى للتندرس.

- تعزيز مكانة اللغة الانجليزية كلغة العلوم والبحوث نظرا لتراجع وضع اللغة الفرنسية.
- إعداد خطة وطنية للارتقاء باللغة الأمازيغية لتصبح لغة جميع المغاربة.
- تطوير شعب الترجمة من التعليم الثانوي التأهيلي إلى ما بعد البكالوريا.

- التوجيه المدرسي والمهني

- ضرورة مراعاة ميولات المتعلمين.
- تخصيص مكتب قار للموجه في المؤسسة التعليمية وحضوره بشكل دائم وتفعيل فضاء للتوجيه.
- خلق شراكة بين المؤسسات التعليمية وغرف الصناعة التقليدية من أجل تحسين المستوى التعليمي لدى الصناع التقليديين.
- وضع آلية للتوجيه الدراسي و"الأستاذ الكفيل" من أجل استباق وقوع الهدر المدرسي.
- ادراج إمكانية متابعة الدراسة بالجامعة بعد الحصول على البكالوريا المهنية.

- التقويم

- وضع نظام للتقييم واضح المعالم.
- إعطاء التلميذ حق الاطلاع على ورقة امتحانه المصححة.
- إعادة الاعتبار للشهادات الابتدائية والثانوية.
- القطع التدريجي مع الخريطة المدرسية وربط الانتقال الى المستويات العليا بتملك الكفايات اللازمة.
- الرجوع إلى النظام السابق للبكالوريا.
- توحيد فروض المراقبة المستمرة محليا من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين.
- تنويع أساليب التقويم.

- التعليم الأولي

- الدعوة الى تبني الدولة لمجهود الاهتمام بالتعليم الأولي عوض الجماعات المحلية.
- توضيح مفهوم التربية ما قبل المدرسية وإرساء استراتيجية للنهوض بها.
- اعتماد مراكز تكوين المربين للتعليم الأولي والنهوض بمهنة المربي (معايير التوظيف، التكوين الأساس والمستمر، المسار المهني،...).
- تعميم تجربة المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي على صعيد المغرب.
- اعتماد منهاج دراسي موحد مع اعطائه صبغة وطنية.
- دعم الجمعيات الخاصة للتعليم الأولي.

- التعليم الخصوصي

- التعريف بالقيمة المضافة للتعليم العالي الخاص.
- مساهمة الدولة في تكوين المدرسين الممارسين في القطاع الخاص.
- إلزام القطاع الخصوصي بتوفير موارده البشرية الخاصة.
- توحيد المناهج والكتب المدرسية بين المدرسة الخصوصية والمدرسة العمومية للحد من المضامين المتعارضة مع الهوية المغربية.

- إلزام القطاع الخصوصي باحترام شروط السلامة في النقل المدرسي.
- إلزام القطاع الخاص باحترام حق أسر التلاميذ في تأسيس جمعيتهم.

- التكوين المهني

- بالنسبة للتكوين المهني الخاص، اعتماد المؤسسات وليس الشعب التي تدرس داخل المؤسسات.
- الارتقاء بالشق النوعي للتكوين بغية استجابة أفضل لسوق الشغل.
- الاهتمام بالتكوين المهني والعمل على تغيير نظرة الأسر والمجتمع السلبية له.

- البحث العلمي والتربوي والتعليم العالي

- إحياء فرق البحث التربوية.
- إرساء شبكات للبحث.
- تطوير البحث التدخلي.
- إنشاء مختبرات لتحليل الممارسات الصفية.
- ربط ترقية الأساتذة الباحثين بإنتاجهم العلمي، مع الحرص على توازن العلاقة بين وظيفتي البحث والتدريس.
- إحداث جوائز للأساتذة الباحثين المتميزين، تشمل أيضا غلafa ماليا لتجهيز المختبرات التي يشتغلون في إطارها.
- تميم البحث المطبق، مثلا بعقد شراكات مع القطاع الخاص.
- تفعيل خلية للبحث بالأكاديميات.
- إحداث مراكز للبحث من أجل تيسير الاستغلال المشترك للموارد والوسائل.
- فتح التعليم العالي الجامعي لحاملي البكالوريا مع تنويع المعاهد والكليات حسب الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

- التعبئة حول المدرسة

- ضرورة إشراك الأسرة والانخراط الواسع لكل المتدخلين في اصلاح التربية والتكوين.
- توسيع دائرة النقاش مع رؤساء الجماعات للوقوف على الاختلالات الحقيقية وإمكانية بلورة مشاريع للإصلاح.

وقد تخلل هذا اللقاء بعض التوضيحات التي قدمها مسير الجلسة السيد نور الدين أفاية، وذلك من أجل إزالة اللبس الحاصل عند بعض المشاركين فيما يخص هذه اللقاءات الجهوية واللقاءات التشاورية التي قامت بها الوزارة الوصية وأوضح أن المجلس له موقع مؤسستي ودستوري محدد وأن هذه اللقاءات الجهوية نظمت تحت تصور محدد خاص بالمجلس وهو أكثر شمولية لأنه يخص المنظومة التربوية بأكملها. وأضاف أيضا أن الوزارة لها موقعها التنفيذي واللقاءات التشاورية التي قامت بها تخصها لكن تهم فقط التعليم المدرسي التي هي مسؤولة عنه.

5. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة للسيد نور الدين أفاية الذي جدد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية على الدعم الذي قدموه لتنظيم هذا اللقاء والشكر أيضا لجميع المشاركين والمشاركين على تلبية النداء ومشاركتهم المتميزة واقتراحاتهم البناءة التي سيأخذها الإصلاح بعين الاعتبار. كما أشار الى ضرورة الوقوف على أسباب الإخفاقات كشرط قبلي لإنجاح الإصلاح، وأكد على وجود وعي جماعي وإرادة قوية للإصلاح.

وأكد السيد أفاية أن نتائج اللقاء الجهوي تعتبر حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية. وأنه سيتم استثمار نتائج هذه اللقاءات في الأعمال التحضيرية لهذا التقرير. كما سيتم توثيق هذه النتائج في تقارير جهوية وموضوعاتية وتقرير تركيبي عام على المستوى الوطني وسيتم نشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس.